|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC‑17)**  **بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | | **المراجعة 1 للوثيقة WTDC-17/22(Add.18)-A** |
|  | | **29 أغسطس 2017** |
|  | | **الأصل: بالإنكليزية** |
| إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات | | |
| تبسيط القرار 71 (تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، بما في ذلك القطاع الخاص) والقرار 48 (تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات | | |
|  | | |
| **مجال الأولوية:**  - القرارات والتوصيات  **ملخص:**  نظراً إلى التطور السريع الذي يشهده قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى سياسات تنظيمية تواكب هذه التطورات العالمية، من المهم أن تواصل الهيئات التنظيمية العمل بالتعاون الوثيق معاً وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وعلاوةً على ذلك، سيتعين على الهيئات التنظيمية المنشأة حديثاً والهيئات التنظيمية في البلدان النامية أن تعزز قدراتها وكفاءاتها للتصدي لتزايد تعقيد العمل التنظيمي، لا سيما فيما يتعلق بوضع قوانين ولوائح جديدة وتنفيذها. وإلى جانب تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية، ثمة حاجة أيضاً إلى زيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه.  وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ومع المراعاة الواجبة لأهمية تقليل عدد قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من أجل الاستخدام الأمثل لموارد الميزانية داخل قطاع تنمية الاتصالات، قامت إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات باستعراض القرار 48 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن *"تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات"* والقرار 71 بشأن *"تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، بما في ذلك القطاع الخاص"* وتوصلت إلى أن من الممكن تبسيطهما نظراً إلى هدفهما المشترك المتمثل في تيسير التعاون بين أصحاب المصلحة في قطاع تنمية الاتصالات.  ومن ثم، تود إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات اقتراح دمج القرارين 48 و71 وتحديثهما، مع إلغاء القرار الأول لتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.  **النتائج المتوقعة:**  • دمج وتبسيط القرار 71 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وإلغاء القرار 48 للمؤتمر، وفقاً لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن تبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛  • مواصلة وتوطيد التعاون بينالدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه؛  • مواصلة وتعزيز التعاون بين الهيئات الوطنية لتنظيم الاتصالات وزيادة تيسير تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بشأن القضايا السياساتية والتنظيمية، بغية مساعدة الهيئات التنظيمية ولا سيما الهيئات التنظيمية المنشأة حديثاً والهيئات التنظيمية في البلدان النامية لتعزيز كفاءاتها من أجل التعامل مع تزايد تعقيد العمل التنظيمي.  **المراجع:**  القراران 48 و71 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والقرارات 138 و135 و169 لمؤتمر المندوبين المفوضين | | |

المقترح

تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات دمج القرار 48 والقرار 71، مع إلغاء القرار الأول، لإبراز أهمية استمرار الهيئات التنظيمية في العمل بالتعاون الوثيق معاً وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه.

MOD ACP/22A18/1

القـرار 71 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)

تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات  
والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، ب‍ما في ذلك القطاع الخاص

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 48 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات؛

*ب)*بالقـرار 135 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP)، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[1]](#footnote-1) وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة؛

*ج)* بالقـرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية[[2]](#footnote-2) بالمشاركة في أعمال الات‍حاد،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن تحرير الأسواق والتطور التكنولوجي وتقارب الخدمات أسفر عن ظهور تحديات جديدة تتطلب كفاءات تنظيمية جديدة لدى هيئات تنظيم الاتصالات؛

*ب)* أن إطاراً تنظيمياً فعّالاً يتطلب توازن المصالح بين جميع أصحاب المصلحة من خلال تشجيع المنافسة العادلة وتأمين تكافؤ الفرص لجميع الأطراف؛

*ج)* الرقم 126 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية؛

*د )* ما تنص عليه الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بشأن تشجيع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة؛

*ﻫ )* الأهمية التي توليها الوثائق الناتجة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، بشأن مجتمع المعلومات وبشأن مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

*و )* أن أعضاء القطاعات يقدمون، علاوة على مساهماتهم المالية في قطاعات الاتحاد الثلاثة، خبراتهم المهنية المتخصصة لمكتب تنمية الاتصالات ويزودونه بالدعم، وأنهم يستفيدون بدورهم من المشاركة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

*أ )* أنه ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يتخذ إجراءات أثناء الفترة 2021-2018 من أجل الاستجابة إلى احتياجات جميع أعضائه؛

*ب)* أن من مصلحة الاتحاد أن يزيد من عدد أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وأن يعزز مشاركتهم في أنشطة قطاع التنمية؛

*ج)* أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات وكيانات أخرى مثل المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والحكومية الدولية، وفيما بين هذه الكيانات، حسب الاقتضاء، ما زالت تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن هذه الشراكات أثبتت أنها أداة ممتازة لتعظيم الموارد اللازمة لمشاريع ومبادرات التنمية ولتحقيق الفائدة القصوى منها،

واعترافاً منه

*أ )* بأن الهيئات التنظيمية المنشأة حديثاً والهيئات التنظيمية في البلدان النامية ستحتاج إلى تعزيز كفاءاتها لمواجهة تزايد تعقيد العمل التنظيمي فيما يتعلق بوضع قوانين وسياسات جديدة وتنفيذها كجزء من عملية إصلاح الاتصالات، وخصوصاً في بيئة الاتصالات المتغيرة بسرعة؛

*ب)* بأهمية وضرورة تبادل المعلومات والخبرات إضافةً إلى التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية بشأن تنمية الاتصالات وإصلاحها على المستويات الإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

*ﺝ)* بالإسهام المهم الذي يقدمه أصحاب المصلحة المعنيون، وهم لا يقتصرون على أعضاء القطاع، من أجل زيادة توفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان؛

*د )* بالتقدم الذي تحقق بفضل المبادرات الخاصة لمكتب تنمية الاتصالات، مثل الاجتماعات والندوات والمنتديات المعنية بالشراكة، التي ساهمت في تعزيز التعاون بين أعضاء قطاع تنمية الاتصالات والقطاع الخاص وزيادة الدعم على المستوى الإقليمي؛

*ﻫ )* باستمرار الحاجة إلى توطيد التعاون بين الدول الأعضاء وضمان مشاركة أكبر من جانب أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية،

وإقراراً منه كذلك

*أ )* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية حاسمة في التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

*ب)* بالدور المهم الذي يقوم به أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية في اقتراح المشاريع والبرامج لقطاع تنمية الاتصالات وتنفيذها؛

*ج)* بأن عدداً كبيراً من برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات تهم أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

*د )* بأهمية مبادئ الشفافية وعدم الاستئثار بالفرص والمشاريع التي تتيحها الشراكات؛

*ﻫ )* بالحاجة إلى تشجيع زيادة عدد أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية ومشاركتهم النشطة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛

*و )* بأن هذه التدابير ينبغي أن تعزز مشاركة أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في برامج قطاع التنمية وأنشطته،

وإذ يلاحظ

*أ )* نجاح واستمرار الندوة العالمية السنوية لمنظمي الاتصالات (GSR) التي توفر منصة للدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية من أجل تقاسم وتبادل وجهات نظرهم بشأن المسائل التنظيمية؛

*ب)* أن القطاع الخاص يؤدي دوراً متزايداً في بيئة تنافسية جداً في جميع البلدان؛

*ﺝ)* أن التنمية الاقتصادية تعتمد، في جملة أمور، على موارد وقدرات الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات؛

*د )* أن أعضاء قطاع تنمية الاتصالات يسهمون في الأعمال التي يتم إنجازها في قطاع التنمية وأن بوسعهم تقديم دعم متواصل وخبرة متخصصة يسهمان في تيسير أعمال القطاع؛

*ﻫ )* أن المنتسبين والهيئات الأكاديمية في قطاع تنمية الاتصالات يسهمون في الأعمال التي يتم إنجازها في القطاع وأن بوسعهم توفير مواد علمية ومعرفية لدعم أعمال القطاع؛

*و )* أن لأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية دوراً رئيسياً يؤدونه في معالجة السبل التي يمكن بها إدماج مسائل القطاع الخاص لدى وضع استراتيجية القطاع وتصميم برامجه وتنفيذ مشروعاته، تحقيقاً لهدف عام هو زيادة الاستجابة لاحتياجات تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* أن أعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية بمقدورهم أيضاً إسداء المشورة بشأن الوسائل التي يمكن بها تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتماس سبل تتيح الوصول إلى القطاع الخاص في البلدان النامية وإلى الشركات الكثيرة غير المطلعة على أنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛

*ح)* النتائج الممتازة المحققة من خلال المناقشات رفيعة المستوى بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أثناء المنتدى العالمي لقادة الصناعة (GILF)،

يقـرر

1 أن تستمر الخطط التشغيلية لقطاع التنمية في إتاحة تنسيق وتيسير الأنشطة المشتركة بشأن القضايا التي تهم الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية، وذلك عن طريق تقوية قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

2 أنه ينبغي لقطاع التنمية والمكاتب الإقليمية للاتحاد على وجه الخصوص استعمال الوسائل اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الانضمام إلى أعضاء القطاع وعلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً من خلال الشراكة مع كيانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً من أجل المساعدة في سد الفجوة القائمة في النفاذ الشامل والنفاذ إلى المعلومات؛

3 أنه ينبغي لقطاع التنمية أن يأخذ في اعتباره اهتمامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية ومتطلباتهم في برامجه بما يمكّنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق أهداف خطة عمل بوينس آيرس والأهداف الواردة في خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

4 أن يواصل الاتحاد، ولا سيما قطاع تنمية الاتصالات، دعم الإصلاح التنظيمي من خلال تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

5 أن يواصل قطاع تنمية الاتصالات تقديم المزيد من التعاون التقني والتبادل التنظيمي وبناء القدرات والمشورة المتخصصة، وذلك بدعم من مكاتبه الإقليمية؛

6 أن يُدرَج في جدول أعمال الجلسات العامة للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بند دائم يخصص لمسائل القطاع الخاص لتناول المدخلات ذات الصلة بالقطاع الخاص؛

7 أن يراعي مدير مكتب تنمية الاتصالات عند تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التنمية الإجراءات التالية:

'1' تحسين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، من خلال مواصلة عقد اجتماعات إقليمية تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالأخص لأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

'2' تيسير إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والرائدة؛

'3' تشجيع إقامة بيئة تمكينية للاستثمار وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مختلف البرامج التي ينفذها المكتب،

ويقرر كذلك

أنه ينبغي مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة تمكينية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع أعضاء القطاع على التطوير والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس تنفيذاً ناجحاً؛

2 بأن يتناول في برامجه وأنشطته ومشاريعه، حسب مقتضى الحال، المسائل التي تهم الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

3 بتسهيل الاتصال بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن المسائل التي تساعد على تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار، وخصوصاً في البلدان النامية؛

4 بتنظيم أنشطة وتنسيقها وتيسيرها من قبيل الحلقات الدراسية وورش العمل الإقليمية والبرامج التدريبية التي من شأنها أن تساعد في تعزيز الهيئات التنظيمية المنشأة حديثاً والهيئات التنظيمية في البلدان النامية وتشجيع تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية بشأن المسائل التنظيمية الرئيسية على المستويات الإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

5 بمواصلة تنظيم الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة للمديرين التنفيذيين رفيعي المستوى، مثل اجتماعات كبار موظفي التنظيم (CRO)، بالتعاقب مع الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) إن أمكن، لتعزيز تبادل المعلومات والمساعدة على تحديد أولويات التنمية وتنسيقها؛

6 بضمان أن تيسّر وتشجع المكاتب الإقليمية للاتحاد الأعمال التعاونية بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية بما يلبي احتياجات مناطقهم؛

7 بتوفير الموارد والمساعدة في تجميع كل الأعمال المتصلة بالمسائل السياساتية والتنظيمية الرئيسية داخل قطاع تنمية الاتصالات في شكل مكتبة إلكترونية، من أجل توفير نفاذ أسهل وتعزيز نقل المعارف والمعلومات والخبرات بين الهيئات التنظيمية،

يدعو لجنتي الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات

كلاً حسب ولايتها، إلى أن تأخذ بالمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الصادرة سنوياً عن الندوات العالمية لمنظمي الاتصالات وتأخذها بعين الاعتبار في دراستها للمسائل ذات العلاقة،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 على المشاركة معاً بنشاط في أعمال الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وتقديم مساهمات تتعلق تحديداً بمسائل القطاع الخاص التي ستجري مناقشتها وإسداء التوجيهات ذات الصلة لمدير مكتب تنمية الاتصالات، رهناً بأحكام الدستور والاتفاقية؛

2 على المشاركة بنشاط على المستوى الملائم في جميع مبادرات قطاع تنمية الاتصالات؛

3 على تحديد سبل تعزيز التعاون والترتيبات بين القطاعين العام والخاص في جميع البلدان بالتعاون الوثيق مع مكتب تنمية الاتصالات؛

4 على تقاسم المعارف والمهارات والخبرات في مجال صياغة قوانين وسياسات جديدة وتنفيذها كجزء من عملية إصلاح الاتصالات.

الأسباب: يركز القراران 48 و71 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على ضرورة تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في مجتمع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً لأهمية تقليل عدد قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من أجل الاستخدام الأمثل لموارد الميزانية داخل قطاع تنمية الاتصالات، ترى جماعة آسيا والمحيط الهادئ أن كلاً من القرارين 48 و71 يمكن تبسيطهما نظراً إلى هدفهما المشترك المتمثل في تيسير التعاون بين أصحاب المصلحة. وتلاحظ إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ أن العديد من البلدان حققت، بفضل توجيهات القرار 48، إنجازات كبيرة في مجال تنفيذ إصلاح الاتصالات من خلال التعاون بين الهيئات التنظيمية الوطنية، حيث يمكن أن تجري هذه الأنشطة من خلال التعاون بين الدول الأعضاء، وهذا هو أحد المحاور الرئيسية للقرار 71. ولذلك، من المناسب دمج القرارين وإلغاء القرار 48.

وعلاوةً على ذلك، نظراً إلى سرعة تغير البيئة الرقمية التي تُستخدم فيها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو واسع لتحسين العمل في القطاعات الأخرى، ثمة حاجة متزايدة لتعاون الهيئات التنظيمية بشكل أوثق مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجتمع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبناءً على ذلك، تُقترح زيادة تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء (بما في ذلك الهيئات التنظيمية الوطنية) وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية. تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ دمج القرارين 48 و71 وتحديثهما مع إلغاء القرار 48.

SUP ACP/22A18/2

القـرار 48 (المراجَع في حيدر آباد، 2010)

تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (حيدر آباد، 2010)،

الأسباب: بغية تبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ دمج القرارين 48 و71 وتحديثهما، مع إلغاء القرار 48.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)
2. تشمل الكليات والمعاهد والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها المهتمة بتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [↑](#footnote-ref-2)